

صاحب الجلالة يدعو مجلس الأمن الدولي للانعقاد لدراسة الأحداث الخطيرة التي تجري بفلسطين المحتلة

فيما يلي نص الرسالة التي وجهها جلالة الملك الى مجلس الأمن، والتي تليت في بداية اجتماعه يوم الثلاثاء 13 أبريل :

سيدي الرئيس

لئن قمنا بالمبادرة لدعوة مجلس الأمن بصفتنا رئيسا لدولة مسلمة عضو في منظمة الأمم المتحدة فإن ملتمسنا يجد مبرراته كذلك في صفتنا رئيسا للجنة القدس المنبثقة عن المؤتمر الاسلامي.

وإن الرسالة التي وجهها إليكم ممثلو الدول المشاركة في هذا المؤتمر دعما للسعي الذي قمنا به لتعرب في نفس الوقت عن تأييد وتضامن العالم الاسلامي كله لهذه المبادرة وتقدم الدليل القاطع على عمق الألم الذي يشعر به العالم الاسلامي كله عقب الأحداث الخطيرة التي جرت في مدينة القدس يوم حادي عشر أبريل الأخير.

وإن العمل الدموي الذي انتهك المقدسات وداس الحرمات زاد في تصعيد خطورة حالة كانت من قبل تهدد السلام العالمي.

إن الأحداث معروفة، فقد هجم جندي اسرائيلي يرتدي البدلة العسكرية على الساحة التي يوجد فيها المسجد الأقصى ومسجد عمر، هذان المسجدان اللذان لهما حرمة خاصة ومكانة مرموقة بين الأماكن المقدسة في الاسلام.

ومن هذه الساحة أطلق الجندي نيران رشاشته على جمهور المسلمين المومنين.

وقد سجلت الصحافة الدولية أن الذين شاهدوا هذا الحادث اتفقوا على أن الاعتداء كان مبيتا وموجها ضد هؤلاء المؤمنين.

ولحد الآن لقى رجلان حتفهما تحت رصاص هذا القتال، أحدهما رجل عمره ستون سنة كان حارسا لمسجد عمر، والثاني شاب مسلم عمره عشرون سنة، ثم التجأ القاتل الى أحد المسجدين لمتابعة أعماله الوحشية وتدنيس الأماكن الطاهرة وانتهاك حرماتها، وهكذا جرح اثنان وعشرون شخصا من بينهم عدة أفراد في حالة خطيرة.

ولا جدال في مسؤولية اسرائيل، ولا يمكنها أن تتنصل من هذه المسؤولية فتزعم أن المجرم تصرف من

تلقاء نفسه، بل وحتى إذا فرضنا أن هذا الادعاء صحيح فإنه لا يخفف من مسؤوليتها، ذلك أنها لم تهتد الى اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي وقوع مثل هذه الأحداث الاجرامية أو أنها لم ترد ذلك.

وبهذه المناسبة رددت الصحافة الدولية أصداء الحكومة الاسرائيلية الممعن في المسالمة إن لم نقل المتواطيء إزاء مختلف المنظمات الارهابية الصهيونية.

وإن هذه الأحداث التي ما هي إلا حلقة في سلسلة أحداث معادية مدبرة ضد الأماكن المقدسة الاسلامية بالقدس الشريف وضد المؤمنين الذين يتواردون عليها لتذكرنا بأحداث سنة 1969 التي سجلت إحراق المسجد الأقصى.

إن هذا الاعتداء الذي لا يمكن أن يوجد له وصف قد أثار سخط المسلمين قاطبة في العالم كله، وأدى إلى تكوين المؤتمر الاسلامي الذي عقد أول اجتماع له في الرباط في شهر شتنبر 1969 والذي حضره ملوك ورؤساء الدول الاسلامية، ولقد أسس المؤتمر لجنة أناط بها مهمة إنقاذ الوجود الاسلامي بالقدس وسماها « لجنة القدس » وعهد إلي برئاستها سنة 1979 وأكدها مؤتمر قمة الطائف المنعقد سنة 1981.

وإن تكتل الدول الاسلامية حول القدس ليجد تفسيره في خرق القانون الدولي الذي كانت هذه المدينة ضحيته بسبب احتلال اسرائيل لها يوم 7 يونيو 1967.

وإن هذا العمل ليقع تحت طائلة القرارات الواضحة والوجيهة التي أصدرها مجلس الأمن حول الصبغة اللامشروعة لاحتلال الأراضي التي استولت عليها اسرائيل خلال الحرب التي شنتها، بل إن هذا العمل كان موضوع إدانات خاصة، إذ أن الأمر يتعلق بالاعتداء على مدينة تتمتع بتكريم واحترام الديانات السماوية الثلاث، ولا يمكن أن يكون وضعها إلا نتيجة لمفاوضات لا عن طريق الاعتداء وفرض الأمر الواقع، وإن الحالة التي خلقتها اسرائيل بالقدس الشريف لمن شأنها أن تتعهد التوتر وتزيد في حدته لا سيما عن طريق الاعتداءات التي تسمح بها ضد المسلمين والتي تجعلهم يشعرون بأنهم ضحية معاملة عنصرية كَشْبة موجهة ضد عقيدتهم.

ولقد تجلى مرة أخرى وبصفة غير مقبولة احتقار اسرائيل للمهمة السامية التي من أجلها أنشئت مدينة القدس بأن تكون مهدا للتعايش السلمي بين الديانات منذ تاريخ طويل.

تجلى ذلك الاحتقار بمناسبة تصويت الكنيست يوم 30 يوليوز 1980 على ادعائها جعل مدينة القدس الشريف (عاصمة أبدية لها)، فلقد جاء هذا التصويت خرقا لمقتضيات اتخذتها منظمة الأمم المتحدة، لا سيما القرار 476 المؤرخ بـ 30 يونيو 1980 الذي كان يرمي الى المحافظة على وضعية ونظام الأماكن المقدسة، وإننا لنحرص أشد الحرص ونؤكد باسمنا واسم 41 دولة اسلامية احتجاجنا الصارخ ضد هذه المحاولة التي جعلت اسرائيل تغوص أكثر فأكثر في اللامشروعية الدولية والتحريض.

إن الاعتداء وفرض الأمر الواقع لم يعترف به المجتمع الدولي، وإذا رجعنا الى ردود الفعل الصادرة عن مختلف الحكومات نجد أنها تعتبر أن نظام مدينة القدس لا يمكن أن يكون موضوع اتخاذ قرار انفرادي وهذا ما لاحظته بكيفية خاصة الجمهورية الألمانية الفيدرالية حيث رأت فيه عملا مخالفا للقانون الدولي وللقرارات الوجيهة والواضحة الصادرة عن الأمم المتحدة.

ومن جهة أخرى فإن فرنسا تعتبر أن الأمر يتعلق بقرار يدخل في نطاق إجراءات تهدف الى تغيير وضعية

مدينة القدس، ويشاطر فرنسا في هذا الرأي الناطق باسم وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الذي أكد باسم الولايات المتحدة أن القرارات الانفرادية التي ترمي الى تغيير نظام مدينة القدس خارج إطار نظام يتفاوض عليه يعد قرارا مرفوضا ولا عمل به.

ونذكر هنا أن هولاندا واثنتي عشرة دولة من دول أمريكا اللاتينية كانت لها سفارات بالقدس، قررت نقل سفاراتها الى تل أبيب من أجل تسجيل شجبها للنيات الاسرائيلية.

وأخيرا فإن هيأة الأمم المتحدة قد أعطت من جهتها لمختلف ردود فعل الدول تزكية المجتمع الدولي المنظم.

ففي 31 يوليوز أبلغ الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أن كل الاجراءات التي ترمي الى تغيير نظام القدس ليس لها أية قيمة قانونية، كما أن مجلس الأمن أدان القرار الاسرائيلي في اجتماعه المنعقد يوم 20 غشت بـ 14 صوتا وامتناع صوت واحد.

إن الاجراء الإسرائيلي الانفرادي لذو عواقب سياسية جد وخيمة، كما أنه يحدث أضرارا جسيمة بالتعايش السلمي بين الثقافات.

لهذا فإننا لا نستغرب أن منظمة اليونسكو صوتت على قرار يدين اسرائيل لكونها قررت أن تستحوذ على القدس أثناء مؤتمر اليونسكو العام المنعقد بمدينة بلغراد في أكتوبر 1980.

إن رفض هذا الاعتراف من طرف المجتمع الدولي لا يرتكز فقط على القانون والعدالة، بل على العقل أيضا، وفعلا فإن الوضعية الناجمة عن قرار اسرائيل الذي يعد خرقا للقانون الطبيعي، ستنتج عنها أعمال قاتلة تكون مخالفة صارخة للاتفاقية الرابعة لجنيف المتعلقة بحماية السكان المدنيين، كما أن هذه الحالة المفروضة تمس بجوهر رسالة مدينة القدس الخاصة بها كمدينة مقدسة تجتمع فيها الديانات الثلاث المؤمنة بالله.

ولا يمكننا أن نغض الطرف ولا نرى أن هذه الأعمال الاجرامية الصهيونية مخالفة لمصالح المؤمنين من الديانة الموسوية، وان مدينة القدس الشريف لا يمكنها أن تستعيد مكانتها السماوية الحقيقية عن طريق الحروب الدينية، بل بالتسامح والاحترام المتبادل بين رجال العقيدة والنيات الحسنة.

لهذا نطالب سيدي الرئيس بإلحاح لا هوادة فيه أن تدان حالة العنف وعدم التسامح الذي يشوه مدينة القدس ويريق الدماء بها ويدنسها، كما نطالب بإعادة فتح ملف مدينة القدس.

أما الاسلام فإنه لن يتخلى من جهته عن مبادئه الجوهرية النابعة من كتابه المقدس القرآن « ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم ».

الحسن الثاني

ملك المغرب

فاس في 18 جمادى الثانية 1402 موافق 13 أبريل 1982.